الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4451 | الجمعة | 22 جمادى الأولى 1444 هـ | 16 ديسمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

روسيا تحذر أمريكا من عواقب غير متوقعة

أوكرانيا: إسقاط سرب مسيّرات إيرانية

تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا

«وكالات» : حذرت السفارة الروسية في واشنطن، من أن نقل الولايات المتحدة أنظمة صواريخ «باتريوت» إلى أوكرانيا، سيكون «خطوة استفزازية قد تؤدي إلى عواقب غير متوقعة».

وقالت السفارة: «في الولايات المتحدة، تم إطلاق حملة إعلامية حول الشحنة القادمة المزعومة لأنظمة الدفاع الجوي عالية التقنية إلى كييف، إذا تم تأكيد هذه المعلومات، فسنشهد خطوة استفزازية أخرى من قبل الإدارة الأمريكية، والتي قد تؤدي إلى عواقب غير متوقعة»، بحسب ما ذكرته قناة «آر تي» الروسية الأربعاء.

وبحسب البعثة الدبلوماسية، فإن «الولايات المتحدة، حتى من دون تقديم صواريخ باتريوت، تتعمق أكثر فأكثر في الصراع في جمهورية ما بعد الاتحاد السوفيتي»، وأضافت السفارة «هذا الخط من واشنطن يسبب ضرراً هائلاً ليس فقط للعلاقات الروسية الأمريكية ولكنه يخلق أيضاً مخاطر إضافية للأمن العالمي».

وكانت شبكة (سي إن إن) الإخبارية الأمريكية ذكرت أمس نقلاً عن 3 مسؤولين أمريكيين أن الولايات المتحدة بصدد وضع اللمسات النهائية على خطط لإمداد أوكرانيا بنظام باتريوت الدفاعي، وأشارت الشبكة مساء الثلاثاء إلى أن خطة وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون)، لا تزال بحاجة إلى موافقة وزير الدفاع لويد أوستن قبل إرسالها إلى الرئيس جو بايدن للتوقيع عليها.

وتوقع المسؤولون الثلاثة في تصريحاتهم لـ (سي.إن.إن) الحصول على الموافقة هذا الأسبوع، يشار إلى أن أوكرانيا تطالب الولايات المتحدة بإرسال نظام دفاع جوي متقدم بعيد المدى وفعال للغاية في اعتراض الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، بسبب تعرضها لوابل من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة الروسية التي تسببت في تدمير كبير للبنية التحتية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد.

من جانب آخر أعلن الكرملين، أن لا هدنة قيد البحث حالياً في أوكرانيا بمناسبة عيد الميلاد ورأس السنة.

وعند سؤاله عن احتمال توقف القتال في أوكرانيا مع اقتراب أعياد نهاية العام، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف للصحافة: «لم يتم تقديم أي اقتراح من قبل أي طرف، هذا الموضوع ليس على جدول الأعمال».

ورفض المتحدث تحديد موعد الخطاب السنوي للرئيس فلاديمير بوتين أمام مجلسَي البرلمان الروسي والذي لم يلقه هذا العام.

وأعلن الكرملين الإثنين، أن بوتين لن يعقد مؤتمره الصحافي التقليدي في نهاية العام، بدون إعطاء تفسيرات، وسط الانتكاسات العسكرية التي تتكبدها القوات الروسية في أوكرانيا والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

ورفضت روسيا سحب قواتها المسلحة من أوكرانيا وأكدت مواصلة المعارك.

من جانبه، قال مسؤول كبير في سلطات الاحتلال الروسي في شرق أوكرانيا دنيس بوشيلين في مقابلة مع وكالة «ريا نوفوستي» للأنباء، إنه يرغب في «تحرير أوديسا وتشيرنيهيف»، المدينتان الأوكرانيتان الواقعتان على التوالي في جنوب وشمال البلاد والبعيدتان عن خط الجبهة الحالي.

وعندما سُئل عن هذا التصريح، خفّف المتحدث باسم الكرملين من حدّته، قائلاً إن الأولوية حالياً هي «حماية الأشخاص في منطقتَي لوغانسك ودونيتسك» في شرق أوكرانيا.

من جهة أخرى أعلنت أوكرانيا الأربعاء، أنها دمّرت كافة المسيّرات التي أطلقتها روسيا في الصباح الباكر على كييف، في أحدث هجوم تشنّه موسكو التي تسعى إلى القضاء بشكل منهجيّ على منشآت الطاقة.

وأشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بفعالية الدفاعات الجوية الأوكرانية، مؤكداً إسقاط كل المسيرات الـ13 الإيرانية الصنع من طراز «شاهد».

وقال في مقطع فيديو: «بدأ الإرهابيون في الصباح بـ13 شاهد»، في إشارة إلى المسيرات المفخخة مضيفاً «بحسب معلومات أولية أسقط نظام دفاعنا الجوي الـ13 كلها».

من جانبه، رفض الكرملين أي هدنة بمناسبة عيد الميلاد ورأس السنة، متعهّدًا مرة جديدة بمواصلة المعارك.

وعند سؤاله عن احتمال توقف القتال في أوكرانيا مع اقتراب أعياد نهاية العام، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف للصحافة: «لم يتم تقديم أي اقتراح من قبل أي طرف، هذا الموضوع ليس على جدول الأعمال».

وقالت الإدارة العسكرية في كييف إن «حطام المسيّرات سقط على مبنى إداري» وتسبب «بأضرار طفيفة بأربع مبان سكنيّة» في غرب العاصمة الأوكرانية، وأكدت عبر تلغرام أنه «لم يُسجّل سقوط جرحى».

وبدا قسم كبير من سقف المبنى مدمّراً وتناثر حطام الطوب والخشب والخردة المعدنية على الأرض التي يغطيها الجليد والثلج.

من جانب آخر جرى تحرير 64 جندياً أوكرانياً ضمن اتفاق لتبادل السجناء مع روسيا.

وكتب رئيس المكتب الرئاسي في كييف اندري يرماك على تطبيق تيلغرام اليوم الأربعاء «لقد تمكنا من تحرير مواطن أمريكي ساعد شعبنا».

ووفقاً لمقر تنسيق أوكرانيا بشأن معاملة سجناء الحرب، جرى احتجاز المواطن الأمريكي في مدينة خيرسون الأوكرانية « لمشاركته في تجمعات موالية لأوكرانيا».

وكان الجنود يحاربون في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

كما تم استعادة أربع جثث، ووفقاً لكييف، تم تبادل أكثر من 1400 سجين حرب أوكرانيا.

وذكر الجانب الروسي تبادل قس ارثوذكسي ونقل جثث طيارين اثنين من مجموعة فاغنر، قتلا في بلدة باخموت، ولم يتضح ما إذا كان تم تبادلهم وفقاً لنفس الاتفاق أم لا.

اليابان تدخل إصلاحات جذرية على سياساتها الدفاعية

الجيش الياباني

«وكالات» : يتوقع أن تعلن اليابان هذا الأسبوع عن أكبر إصلاحات دفاعية منذ عقود، تتضمن رفع الإنفاق وإعادة تشكيل قيادتها العسكرية وحيازة صواريخ جديدة، سعياً للتصدي للخطر الذي تمثله الصين.

والسياسات المتوقع أن تُعرض خطوطها العريضة في ثلاث وثائق دفاعية وأمنية في موعد أقربه الجمعة، من شأنها أن تعيد رسم المشهد الدفاعي في بلد لا يعترف دستوره العائد لما بعد الحرب، رسمياً بالجيش.

وقال رئيس الحكومة فوميو كيشيدا في نهاية الأسبوع الماضي إن «تعزيز قدراتنا الدفاعية بشكل أساسي هو التحدي الأكثر إلحاحاً في هذه البيئة الأمنية القاسية».

أضاف «سنقوم بتعزيز قدراتنا العسكرية بشكل عاجل، في السنوات الخمس القادمة».

يعد هذا التحول في السياسات نتيجة مخاوف طوكيو إزاء القوة العسكرية المتنامية للصين والمواقف الإقليمية، فضلاً عن تهديدات تتراوح من إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية إلى الغزو الروسي لأوكرانيا.

ومن أبرز ما تتضمنه السياسات الجديدة تعهد بزيادة الإنفاق إلى 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2027 ما يجعل اليابان بموازاة أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويمثل ذلك زيادة مهمة مقارنة بانفاق تاريخي بنحو واحد بالمئة، ما أثار انتقادات بشأن كيفية تمويله.

وستغطي الأموال خططا تشمل الاستحواذ على ما تسميه اليابان «قدرة الهجوم المضاد»، أي القدرة على ضرب مواقع إطلاق تهدد البلاد، حتى بشكل استباقي.

أحجمت طوكيو في السابق عن حيازة تلك القدرة على خلفية جدل بشأن ما إذا كان ذلك يمثل انتهاكاً للقيود الدستورية على الدفاع الذاتي.

وإقراراً بذلك الجدل، ستؤكد الوثائق المتعلقة بالسياسات وفق تقارير، أن اليابان ستبقى ملتزمة بـ»سياسة أمنية موجهة للدفاع عن النفس» و»لن تصبح قوة عسكرية».

وسيأتي جزء من تلك القدرة من ما يصل إلى 500 صاروخ كروز طراز توماهوك أميركية الصنع، تفيد تقارير أن اليابان تفكر في شرائها كدعم بينما تطور محلياً صواريخ بعيدة المدى.

أعلنت اليابان أيضاً عن خطط لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل القادم مع إيطاليا وبريطانيا، وتفيد تقارير بأنها تخطط لبناء مخازن ذخيرة جديدة وإطلاق أقمار اصطناعية تساعد في توجيه ضربات مضادة محتملة.

وستطال الإصلاحات المؤسسة العسكرية، وذكرت صحيفة نيكاي أن الفروع الثلاثة لقوات الدفاع الذاتي ستخضع لقيادة واحدة في غضون خمس سنوات.

وسيتم تعزيز تواجد قوات الدفاع الذاتي في جزر أقصى جنوب اليابان، بما في ذلك زيادة عدد الوحدات ذات القدرة على اعتراض الصواريخ البالستية ثلاث مرات، وفقا لوسائل الإعلام المحلية.

ويتوقع أن تشير الوثائق التي تشمل «استراتيجية الأمن الوطني» المهمة، إلى الصين في ذلك التحول في السياسات.

وذكرت تقارير أن الحزب الياباني الحاكم أراد أن يشير إلى بكين بعبارة «تهديد» لكن تحت ضغط من شريكه في الائتلاف سيوافق على اعتبار الصين مصدر «قلق خطير» وأكبر تحد استراتيجي» لليابان.

ولا يزال هذا يمثل تغييراً جذرياً عن 2013، تاريخ آخر تحديث للوثيقة، عندما قالت اليابان إنها تسعى إلى «شراكة استراتيجية للمنفعة المتبادلة» وهي عبارة يتوقع أن تختفي الآن.

إيران: زيارة مرتقبة لمسؤولين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

«وكالات» : أعلنت إيران الأربعاء، أن مسؤولين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيزورون طهران في الأيام القادمة لإزالة «الغموض» المحيط باتهامات عن أنشطة نووية سرية.

ومنذ أشهر تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية طهران بإعطاء تفسير لوجود مواد نووية في ثلاثة مواقع غير مصرّح عنها.

وفاقم العثور على آثار لمواد نووية في مواقع غير مصرّح عنها التعقيدات التي تعوق إحياء الاتفاق المبرم في 2015 بين الدول الكبرى، وإيران حول برنامجها النووي الذي يترنح منذ 2018 بفعل انسحاب واشنطن منه في عهد دونالد ترامب الذي كان حينها رئيساً للولايات المتحدة.

وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي لصحافيين في طهران إن «مسؤولين من الوكالة سيزورون طهران في الأيام القادمة».

وأضاف «تواصلنا مع الوكالة مستمر ونأمل أن نتمكن من تحقيق تقدم فعال مع الوكالة من أجل تذليل العقبات والغموض والمضي قدما».

وكان وفد من الوكالة يعتزم زيارة طهران الشهر الماضي، لكن الزيارة لم تتم بعد أن ندّد مجلس حكام الوكالة بعدم تعاون طهران وعدم تقديمها إجابات «ذات موثوقية من الناحية التقنية».

واعتبرت الوكالة أنها غير قادرة بسبب ذلك على ضمان سلمية برنامج طهران النووي.

والجمعة قال إسلامي إن آثار اليورانيوم المخصب التي عثر عليها في إيران، استقدمت إلى البلاد من الخارج.

من جهة أخرى علقت السلطات الإيرانية تنفيذ حكم بالإعدام صادر بحق شاب إيراني لأفعال أدين بممارستها خلال الاحتجاجات على وفاة مهسا أميني، وفق ما أعلن محاميه الأربعاء.

و»ماهان صدرات» هو واحد من بين أكثر من عشرة إيرانيين محكومين بالإعدام بسبب مخالفات أدينوا بارتكابها خلال الاحتجاجات الواسعة النطاق التي اندلعت في إيران في منتصف سبتمبر.

وجاء في تعليق لوكيله القانوني عباس موسوي على إنستغرام «أنقذ موكلي ماهان من الإعدام».

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية «إسنا» شبه الرسمية عن بيان أصدره المكتب الإعلامي للمحكمة العليا أن حكم الإعدام الصادر بحق «صدرات» قد «عُلق».

و»صدرات» في أوائل العشرينيات من العمر وقد أدين بتهمة «محاربة الله» التي يُعاقب عليها في إيران بالإعدام.

وأوردت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» أن إدانة صدرات جاءت بناء على إفادات أشارت إلى أنه رفع سكينا، ما أثار الخوف وشعورا بانعدام الأمن.

خلال جلسة محاكمته في الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) دفع صدرات ببراءته من تهمة رفع السكين لكنه أقر بإضرام النار في دراجة نارية، وفق ما أوردت «إرنا» نقلا عن وثائق للمحكمة.

وتشكل الاحتجاجات التي اندلعت في إيران على خلفية وفاة مهسا أميني في سبتمبر بعد توقيفها بتهمة مخالفة قواعد اللباس الصارمة التي تفرضها إيران على النساء، أكبر تحدّ للجمهورية الإسلامية منذ ثورة العام 1979.

مذاك أجرت السلطات آلاف التوقيفات في إطار حملة قمع ضد ما وصفتها بأنها «أعمال شغب».

وأعلن القضاء الإيراني أنه أصدر 11 حكماً بالإعدام على صلة بالاحتجاجات.

في الأسبوع الماضي نفّذ حكمان بالإعدام شنقاً صادران بحق محسن شكاري وماجد رضا رهناورد (كلاهما 23 عاماً وكانا أول شخصين يحكم عليهما بالإعدام على خلفية الاحتجاجات)، علماً بأن الأخير شُنق من على رافعة في مكان عام لا في السجن، ما أثار غضباً عارماً.

مبادرة أمريكية لتأمين الكهرباء لآلاف المنشآت الصحية في أفريقيا

بايدن: ضبط الأسلحة النارية «واجب أخلاقي»

الرئيس الأمريكي جو بايدن

«وكالات» : شدّد الرئيس الأمريكي جو بايدن الأربعاء، على أن الإخفاق في التصدي للعنف المسلح يجب أن يدفع الجميع في الولايات المتحدة للإحساس بـ»الذنب»، وذلك في الذكرى السنوية العاشرة لمجزرة مدرسة ساندي هوك الابتدائية التي تعد الأسوأ في تاريخ البلاد.

وقال الرئيس الأمريكي في بيان: «من واجبنا الأخلاقي أن نقر وأن نطبّق قوانين قادرة على الحؤول دون أن تتكرر هذه الأمور».

وتابع: «أنا مصمم على حظر الأسلحة الهجومية وذات المماشط الكبيرة السعة على غرار تلك التي استُخدمت في (عملية إطلاق النار في مدرسة) ساندي هوك».

وقُتل في المجزرة التي وقعت في مدينة نيوتاون في ولاية كونيتيكت 20 طفلاً وستة بالغين سقطوا في عملية إطلاق نار استمرّت خمس دقائق، عمد خلالها شاب يدعى آدم لانزا لفتح النار من بندقية عسكرية هجومية من نوع ايه.ار-15 ليقدم بعد ذلك على الانتحار.

وأثارت عملية إطلاق النار في المدرسة صدمة في الولايات المتحدة والعالم، ودفعت السلطات إلى تعزيز التدابير الأمنية في المدارس، وأعادت إحياء سجال حول قوانين ضبط الأسلحة لا يزال قائماً بعد مرور عقد من الزمن على الواقعة.

وبعد مقتل 19 طفلاً ومدرّستين في إطلاق نار وقع في مايو من العام الحالي في مدرسة ابتدائية في مدينة يوفالدي في ولاية تكساس، أقر الكونغرس تشريعاً وسّع نطاق التحقق من سجل الراغبين بشراء الأسلحة وعزز تدابير سحب الأسلحة من أيدي أشخاص يشتبه بأنهم يشكلون خطراً.

في العام 2014 انتهت مفاعيل قانون أكثر صرامة حظر بيع الأسلحة الهجومية، وقد أخفق الكونغرس مراراً بتجديد العمل به، على الرغم من أن البلاد شهدت عمليات إطلاق نار جماعية عدة.

ومرد هذا الأمر معارضة ممثلين للحزب الجمهوري يتمسّكون بحق اقتناء السلاح الذي يكفله الدستور الأمريكي.

من جهة أخرى أعلنت الولايات المتّحدة الأربعاء أنها ستقدّم 150 مليون دولار لتزويد مستشفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالكهرباء، في مبادرة ترمي لمواجهة تحدّ رئيسي يعوق الرعاية الصحّية في القارّة.

وقالت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيد) في بيان، إنّ البرنامج الذي يمتدّ على خمس سنوات يهدف إلى توفير الكهرباء، بالإضافة للوصول إلى الإنترنت، إلى ما لا يقلّ عن 10 آلاف منشأة صحية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

والمبادرة التي أطلق عليها اسم «تحالف كهربة الصحة والاتصالات السلكية واللاسلكية» ستموّل من خلال شراكات مع القطاع الخاص وستركّز على الطاقات المتجدّدة تماشيا مع وعود الولايات المتحدة لمكافحة التغيّر المناخي.

وبحسب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية فإنّ أكثر من 10 آلاف مرفق صحّي عامّ في أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من عدم توفّر التيار الكهربائي باستمرار، وهو أيضا شرط أساسي لتوفّر الإنترنت.

وفي بيانها أوضحت الوكالة أنّ «الملايين ممّن يحتاجون لرعاية صحّية أو علاج معرّضون للخطر»، بسبب عدم توفر الكهرباء بانتظام للبرادات التي تحتوي على مواد طبية بحاجة لتبريد، مثل اللقاحات، أو «لعدم توفر الإضاءة اللازمة ليلا لإجراء العمليات الجراحية الطارئة أو الولادات».

وإذ لفت البيان إلى فرص العمل الجديدة التي ستستحدثها هذه المبادرة، نوّه إلى أنّ المنشآت الطبية التي ستتزوّد بمصادر الطاقة المتجدّدة هذه سيكون بإمكانها أيضاً أن تبيع الكهرباء الزائدة عن حاجتها.

دول «الناتو» تتفق على زيادة ميزانية 2023

«وكالات» : وافقت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) على زيادة الإنفاق المشترك بشكل كبير في ضوء الوضع الأمني الجديد في شرق أوروبا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وستتم زيادة الميزانية المدنية للحلف لعام 2023 بنحو 28% إلى 370.8 مليار يورو (395.8 مليار دولار) على أساس سنوي، في حين تم تحديد الميزانية العسكرية لعام 2023 بمبلغ 1.96 مليار يورو، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 26% مقارنة بعام 2022، حسبما أعلن الحلف الأربعاء.

ورحب الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ بالقرار، قائلاً إنه «تعبير ملموس عن المستوى الأعلى من الطموح بين الدول الأعضاء»، وقال في بيان صحفي: «فقط أمريكا الشمالية وأوروبا، اللتان تعملان معاً في ناتو قوي، يمكنهما الحفاظ على سلامة مليار شخص في عالم أكثر خطورة».

وفي الوقت الحالي، تبلغ الميزانيات العسكرية والمدنية لحلف الناتو معاً حوالي 1.8 مليار يورو، وبالمقارنة مع الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء الفردية، فإن هذا مبلغ صغير جدا، وأنفقت الولايات المتحدة وحدها آخر مرة 769 مليار يورو، بينما أنفقت ألمانيا حوالي 55.6 مليار يورو، وفقاً لوثائق الناتو.

ووفقاً لصيغة المساهمة الحالية، يتحمل كلا البلدين حالياً أكبر حصة من التكاليف المشتركة لحلف الناتو، حيث ساهما بنحو 16.3 في المئة، أو حوالي 400 مليون يورو، لكل منهما في عام 2021، وتمت مراجعة الصيغة مؤخراً وسط ضغوط من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي انتقد مراراً الحلفاء الأوروبيين مثل ألمانيا لعدم مساهمتهم بما يكفي في الإنفاق الدفاعي المشترك، من وجهة نظره.

ونتيجة لذلك، ارتفعت الحصة الألمانية بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة بشكل كبير، ومن المقرر بالفعل إجراء زيادات أخرى في الميزانية، وفقاً لقرار مبدئي للسنوات حتى عام 2030 اتخذته دول أعضاء خلال اجتماع قمة في مدريد الصيف الماضي.